

المصدر : الرياض - الرياض الاقتصادي

التاريخ : 24-01-2008 العدد : 14458

الصفحات : 6 المسلسل : 34

المجلس الاقتصادي الأعلى وكنوز أفريقيا



خالد أحمد الضويلع

يبدو أن همّ الإستثمار واقتناص فرصة المناسبة بات يورق جميع الدول المتقدمة بالعالم كما يورق في الوقت نفسه الدول ذات الوفرة المالية كدول الخليج العربي ومنها المملكة التي حققت مؤازراتها المالية كغيرها من الدول المنتجة والمصدرة للبتروول فواضن مالية متنامية بشكل تصاعدي خلال السنوات الأربعة الأخيرة جعلتها تفكر جدياً بالبحث عن السبل الآمنة لتحقيق عوائد استثمارية لوقاضها المالية، وما شهدته حكومة المملكة مؤخراً من إصلاحات إدارية واسعة دفعتها باتجاه إشراك القطاع الخاص لتحمل مسؤولياته نحو المحافظة على نمو إقتصادنا الوطني مما ساعد على قيام منابر اقتصادية تُعنى بتطوير وتنمية الاستثمار عندما كمندى جدة الاقتصادي ومسندى الرياض الاقتصادي الذي نظمت الغرفة التجارية مؤخراً حيث قدم المشاركون فيه رؤيتهم حول موم الاستثمار وموكلاته وسبل تطويره بالمملكة، ولقد أعلن معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف بهذا المندى عن نية الوزارة إنشاء شركة مملوكة للحكومة تتولى مسؤولية البحث عن فرص لإستثمار فواضنها المالية وهنا أود أن أسجل شكري للفرقة التجارية والصناعية بالرياض على تنظيمها ذلك المندى الهام والنشر حصول معالي وزير المالية على جهوده المخلصه نحو قيام تلك الشركة التي أدعو لها بالتوفيق.

عوداً إلى قارة أفريقيا التي لا يفضلنا عنها سوى البحر الأحمر... هذه القارة الكثر التي تمتلك من الخبرات ما الله به عليم والتي يسعى القاصي قبل الداني متدلاً لتعادتها للإذن له بالذمحة والاستثمار فيها حسب ما أوضحتها بعقدته هذا المقال... أليس من الأجدر بنا نحن الدول المتشاطئة مع أفريقيا أن نتقدم نحوها بما نملكه من عوامل الرب و الجوار وما نملكه أيضاً من علاقة اللفة والدين التي تربطنا بالكثير من دولها ويضاف لكل هذا ما لدينا من فواضن مالية وخبرات في العديد من المجالات سواء مجال الإستكشافات البترولية أو الزراعة الصناعات البتروكيميائية أو الزراعة أو حفر الآبار أو الثروة الحيوانية أو الخدمات من سواصلات والتوصالات وموائى وطرق جميع تلك الخبرات المذكورة سددت بها المملكة الكثير من

جمعها عن طريق التبرعات والهبات ومن أهم أهداف هذه المؤسسة هو مكافحة كل من الفقر والمرض والزراعات الدينية وتغير المناخ ووضع آلية الحكم من خلال وضع نظام إداري شفاف يخدم كافة الدول الإفريقية ليتم بواسطته مكافحة الفساد الإداري المتفشى هناك مع وضع برامج تحدد الأسلوب الأمثل لسير العمل بالمشاريع الاقتصادية بدول إفريقيا ولم تكن المؤسسة المذكورة تسعى لتقييم أو مساعدة دولة أفريقية بعينها وإنما قصدت من إنشائها رفع المستوى المعيشي بالقارة تهيئة لما سوف يوضع بها من استثمارات ضخمة مستقبلاً، وبعدها وفي عام ٢٠٠٦م عقدت القيادة الصينية مع رؤساء وقادة أربعين دولة أفريقية اجتماعاً بيكين مناقشة سبل تدعيم العلاقات بين الصين ودول قارة أفريقيا فقدمت الحكومة الصينية المساعدات المالية الضخمة والمساعدات الفنية العالية المستوى بهدف الاستثمار بإفريقيا بمشاريع البنية التحتية والصناعية والزراعة والمواصلات ومشاريع الطاقة وغيرها من المجالات الاقتصادية، وفي السياق نفسه انعقد مؤخراً في لشبونة بالبرتغال مؤتمر على مستوى الرؤساء ضم سبعين رئيس دولة أوروبي وإفريقي ركزوا بمناقشتهم على سبل تطوير العلاقة الاقتصادية بين كل من دول الإتحاد الأوربي ودول إفريقيا عبر محاولاتهم إيجاد صيغ عمل مشتركة لإزالة المعوقات التي تحول بين قيام ارتباط استثماري يخدم القارتين، أما بالنسبة للمهند فلها نشاط واضح واتصالات وثيقة بالعديد من دول إفريقيا وقد دعيت فيها مضى إلى قيام مؤتمر على مستوى عال وكبير للتشاور بينها وبين دول القارة الإفريقية لدعم التعاون الاقتصادي بين الطرفين إلا أنه تم تأجيل هذا المؤتمر لوقت لاحق. أما روسيا واليابان فلهمنا نشاط واضح بإفريقيا وأعتبر للقرارى الكريم عن حصص منجزاتهم هناك حتى لا يطول المقال عليه ومن الجدير بالذكر أن اهتمام الدول المذكورة بقارة إفريقيا لم يكن وليد تلك التواريخ التي أشرت لها أعلاه وإنما كان بعضها منذ خمسينيات القرن الماضي كما هو الحال بالنسبة للصين وروسيا حيث أقامت كل منهما علاقات مع العديد من دول القارة المعنية أما بالنسبة للفرنسا وبريطانيا فقد تواجداً تلك القارة السمراء منذ بدء حقبة الإستعمار.

يلحظ المتابع لأحداث خلال السنوات القليلة الماضية أن تحركات كل من أمريكا ودول الإتحاد الأوربي واليابان وروسيا والصين والهند كل هذه الدول يجمع تحركها قاسم مشترك واحد هو الإهتمام المتنامي بقارة أفريقيا.. فلماذا كل هذا الإهتمام بالقارة السمراء يا ترى... إنها القارة الغدراء التي تعتبر اليوم بمثابة حديقة العالم لخلوها من الموائم الصناعية أم لوفرة الكثير من الخاسات الطبيعية فيها كالذهب والألماس والعادن الأخرى علاوة على كونها خزانا جوفيا يحمي المستكشف منه إلا على ١٠٪ من احتياطات العالم من البترول أم لأنها تضم أكثر من ٧٢٠ مليون نسمة يُنتظر لهم من قبل كل الدول الصناعية الكبرى بنظرة قومية فلا ترام إلا مجرد أسواق استهلاكية تلتمح ما يصنع لهم وفق كليات تحدد إما بجداول ورسوم بيانية أو على هيئة شرائح ونسب مئوية تضعها تلك الدول الصناعية قبل رسائياتها الإقتصادية وخطتها الإستقبلية، أم لكون هذه القارة ذات موقع إستراتيجي متوسط بالنسبة للعالم تملك الكثير من المقومات الاقتصادية والحيمة الخلفية والثروات البحرية الغنية مع ما يضاف لذلك من خصوصية لأراضيها ووفرة بمواردها المائية التي من الممكن استثمارها لتحمل العالم بسلة غذاء وفيرة ومتنوعة.

إن دول العالم الصناعية اليوم تتسابق في خطب يد أفريقيا فنجدها تحت الخطى مسرعة بهذا الإتجاه وما يميز حركها هذا هو المناهضة الجماعية لنقل تلك القارة كافة وخير ما يدل على ذلك الحركات الجماعية هو الإعلان الختامي لمؤتمر الدول الصناعية السبع الذي عُقد بجزيرين إيجل بإسكتلندا في شهر يوليو عام ٢٠٠٥م حيث تضمن ذلك الإعلان إستعداد تلك الدول الصناعية السبع لتقديم مساعدات مالية لدول أفريقيا وبمقدار خمسة مليارات دولار سنوية ولدة عشر سنوات مع شطب الدين عن أكثر من عشرين دولة من الدول الأثقل فقراً فيها وذلك لرفع مستوى المعيشة بالقارة السمراء تمهيداً للدخول معها باستثمارات كبرى، وبعد فترة وجيزة من انقضاء ذلك المؤتمر قام الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون بالإعلان عن إنشاء مؤسسة تحمل اسمه وبراى مال قدره ٢٠٠ مليون دولار تم

دول إفريقيا والتي يجب توظيفها لدعم طلب الحصول على الموافقات اللازمة لبدء استثمارنا بجارتنا أفريقيا أسوة ببقية دول العالم الصناعية المتقدمة، وهنا أود أن أتقدم باقتراح مفاده أن يسولي المجلس الاقتصادي الأعلى المشرف على الشركة الاستثمارية المزمع إنشاؤها لإدارة الفوائض المالية عندنا جُل اهتمامه لموضوع الاستثمار في إفريقيا والتعريف على الفرص الاستثمارية هناك عبر إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل مع ضرورة عقد مؤتمر دولي عالي المستوى ذي بعدين سياسي واقتصادي يُعقد بمدينة جدة على ساحل البحر الأحمر ويُدعى له الرؤساء والقادة الأفارقة للتباحث فيه معهم حول تدعيم سبل التعاون والاستثمار بين المملكة وأفريقيا مع ضرورة إقامة المعارض التجارية والصناعية وإرسال الوفود المتخصصة للدول الإفريقية ذات الجذب الاقتصادي لتوضيح إمكانيات المملكة وقدرتها على إقامة استثمارات مدروسة لتصبح مع مرور الوقت بالنسبة لنا مشاريع منتجة ذات أصول وموجودات ظاهرة ولمسوسة تسهم في سد الكثير من احتياجاتنا الحياتية المحلية خاصة في مجالات الثروة الحيوانية والسمكية والمنتجات الزراعية المختلفة وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار بمشاريع التعدين والغاز وتكرير البترول والطاقة علماً بأن كل تلك المشاريع سوف تؤدي تخمينة فوائضا مالية إن شاء الله . . . وأود هنا أن أؤكد على أهمية أن تُعطي الدول العربية الواقعة بإفريقيا الأولوية بالاستثمار وذلك تفعيلاً لتدور العبارن الذي تدعمه حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله باتجاه التكامل الاقتصادي العربي، كما لا يفوتني أن أبين ضرورة أن يشترك القطاع الخاص مع الشركة الاستثمارية المذكورة لإقامة مشاريع مختلطة يديرها القطاع الخاص لتخالفى التعقيدات الإدارية والخرزرات السياسية مع التأكيد على طرح جزء من تلك المشاريع للاكتتاب العام لتتمتع مدخرات المواطنين وأخيراً أود التأكيد على أهمية أن تقلص استثمارنا بالأرصدة الدوائية إلى الحدود الدنيا المسموح بها وذلك لحماية فوائضنا المالية من مخاطر تقلبات أسعار العملات عبر أزمنة الأسواق المالية المتعاقبة.